بلغت 5,59 مليارات دينار بنهاية 2023/2022.. مقابل 1,65 مليار دينار للأجور

علاوات وبدلات ومكافآت موظفي الحكومة 3 أضعاف أجورهم ورواتبهم الأساسية

علي إبراهيم

أظهرت أرقام رسمية صادرة عن وزارة المالية أن جملة ما أنفقته الكويت على تعويضات العاملين خلال العام المالي 2023/2022 بلغ نحو 8,502 مليارات دينار تشكل ما نسبته 99,6٪ من إجمالي المبالغ المعتمدة في الميزانية عن ذلك الجانب والبالغة 8,537 مليارات دينار.

وتشير الأرقام السابقة إلى تحقيق وفر في الإنفاق بقيمة وفورات في ذلك الباب بنحو 0,4٪ بما قيمته 35,145 مليون دينار، فيما تشير البيانات إلى أن ذلك الوفر نتج عن درجات شاغرة في بعض الجهات الحكومية، والعلاوات والبدلات والمكافآت التي تتم وفق القرارات المنظمة.

وأظهرت البيانات أن الإنفاق على العلاوات والبدلات والمكافآت يبلغ أكثر من 3 أضعاف الإنفاق على الأجور والرواتب الأساسية، إذ بلغت قيمة بندي العلاوات والبدلات والمكافآت نحو 5,59 مليارات دينار، مقابل 1,65 مليار دينار للأجور والرواتب الأساسية.

وتتضمن تعويضات العاملين الإنفاق على الأجور والرواتب التي تتألف من جميع تعويضات موظفي الحكومة المدفوعة من جانب أرباب العامل فيما عدا المساهمات الاجتماعية وتعويضات نهاية الخدمة، إذ تشمل هذه المجموعة ما يؤدى نقدا أو عينا وتدرج بها المساهمات الاجتماعية المدفوعة بالاستقطاع من أجور ورواتب العاملين، وبلغ الاعتماد المالي لها نحو 7,945 مليارات دينار، فيما أنفق منها فعليا 7,912 مليارات دينار بنسبة إنفاق بلغت 99,6٪ من المعتمد، وبوفر نسبته 0,4٪ بما قيمته 32,76 مليون دينار.

وتتضمن هذه الفئة أجورا ورواتب نقدية بما قيمته 7,87 مليارات دينار، من بينها 1,653 مليار دينار الأجور والرواتب الأساسية، و611,03 مليون دينار أنفقت على العقود، إلى جانب 5,137 مليارات دينار علاوات وبدلات، و11,2 مليون دينار الإجازات الدراسية والبعثات، و4,035 ملايين دينار للمنتدبين والمعارين، و455,8 مليون دينار لبند المكافآت، وتظهر الأرقام أن العلاوات والبدلات تعد أعلى البنود التي تم الصرف عليها بنسبة 65,3٪ من إجمالي الفئة.

أما الفئة الثانية والتي تتضمن أجورا ورواتب عينية والتي تشمل مدفوعات لتمويل المزايا العينية التي تقدمها الجهات الحكومية لموظفيها المستحقين مقابل ما يؤدونه من خدمات فبلغ إجمالي الاعتمادات المقدرة لها نحو 41,26 مليون دينار فيما أنفق منها 39,8 مليون دينار بنسبة 96,6٪ من المعتمد، بينما بلغت نسبة الوفر في الإنفاق على هذا الجانب نحو 1,4 مليون دينار بنسبة 3,4٪ من المعتمد.

وتتضمن هذه الفئة بندين، الأول منهما إسكان الموظفين الذي يستحوذ على 96٪ من الإنفاق بواقع 38,25 مليون دينار، فيما أنفق على البند الآخر المتعلق بتذاكر السفر نحو 1,6 مليون دينار.

وفي السياق ذاته، تتضمن تعويضات العاملين مجموعة المساهمات الاجتماعية، والتي تشمل مدفوعات تؤديها الوحدات الحكومية إلى برامج التأمين الاجتماعي للحصول على الحق في منافع اجتماعية لموظفيها بما في ذلك معاشات ومنافع التقاعد.

وبلغت الاعتمادات المقدرة لذلك الجانب نحو 560,42 مليون دينار، فيما بلغت المصروفات الفعلية 99,6٪ من الاعتماد بواقع 558,17 مليون دينار. وتتكون مجموعة المساهمات الاجتماعية من مساهمة الحكومة السنوية بمؤسسة التأمينات الاجتماعية للعاملين بالقطاع الحكومي من الكويتيين والتي بلغت اعتماداتها 552,7 مليون دينار أنفق منها 550,56 مليون دينار بنسبة 99,6٪ من المعتمد وبوفر قيمته 2,14 مليون دينار.

وتتضمن تلك الفئة 261,04 مليون دينار تمثل حصة الحكومة في التأمينات الاجتماعية والتي استحوذت على 47,4٪ من الإنفاق على هذا الجانب، و239,27 مليون دينار تشكل حصة الحكومة في صندوق زيادة المعاشات.

إلى جانب ذلك، بلغ الإنفاق على فئة «التأمين الصحي»، والتي تتضمن المبالغ المدفوعة مقابل التأمين الصحي لغير الكويتيين وللكويتيين، 5,1 ملايين دينار بنسبة إنفاق بلغت 98,45 من اعتمادات مقدرة عند 5,18 ملايين دينار، وتتضمن هذه الفئة 4,66 ملايين دينار أنفقت على التأمين الصحي لغير الكويتيين، و434,5 ألف دينار تأمين صحي للكويتيين.

أما التأمينات على مواطني دول مجلس التعاون فبلغت الاعتمادات المقدرة لها 2,523 مليون دينار أنفق 99,6٪ منها بواقع 2,512 مليون دينار.

وتتضمن تعويضات العاملين مجموعة تعويضات العاملين المحتسبة وتشمل التعويضات التي تقوم الوحدات الحكومية بتقديمها بصورة مباشرة إلى موظفيها من مواردها الخاصة دون إشراك مشروع تأمين أو صندوق معاشات تقاعد ومن أمثلتها تعويضات نهاية الخدمة التي تلتزم الوحدات الحكومية بدفعها إلى موظفيها في نهاية خدمتهم.

وتتكون هذه المجموعة من فئة واحده وهي تعويضات نهاية الخدمة، ويحمل هذا النوع بما تدفعه الدولة كمكافأة نهاية خدمة للموظفين غير الكويتيين وفقا لما تنص عليه عقودهم ويتم احتساب المكافآت طبقا للقرارات واللوائح التنفيذية للمرسوم بالقانون رقم 1979/15 في شأن الخدمة المدنية واللوائح الخاصة بالجهات الملحقة التي تم إقرارها من مجلس التعاون الخليجي، وتبلغ المصروفات الفعلية على هذا الجانب 31,47 مليون دينار.

- 35,14 مليون دينار وفراً من الدرجات الوظيفية الشاغرة والعلاوات
- 1,6 مليون دينار تذاكر سفر لموظفي الحكومة.. و38,25 مليوناً لإسكانهم
- 31,47 مليون دينار تعويضات نهاية الخدمة للموظفين غير الكويتيين بالحكومة
- 4,66 ملايين دينار تأمين صحي لغير الكويتيين.. و434,5 ألفاً للمواطنين

«التجارة»: احتساب 1٪ من الأرباح السنوية الصافية للشركات المساهمة لـ«التقدم العلمي»

أصدرت وزارة التجارة والصناعة أمس تعميما على مراقبي الحسابات بكل الشركات المساهمة بوجوب تضمين ميزانية تلك الشركات بندا يقضي باحتساب نسبة 1٪ من الأرباح السنوية الصافية لكل شركة لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

وأوضحت «التجارة» في بيان صحافي، أن هذا التعميم جاء وفقا للمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1976 بالاعتراف بالشخصية المعنوية لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي. وأضافت أنه يجب على مراقبي الحسابات للشركات المساهمة بأنواعها إضافة بيان سداد حصة «التقدم العلمي» ضمن العناصر المطلوب ذكرها في التقرير المالي لمراقبي الحسابات والبالغة 1٪ من صافي الأرباح السنوية للشركات المساهمة.

وذكرت أنه في حال اعتماد التقرير وإصداره بدون ذكر هذا البيان ستتم مخالفة مراقب الحسابات المسؤول عن إعداده طبقا لأحكام القانون (رقم 103 لسنة 2019) بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات ولائحته التنفيذية.

وفي سياق متصل، قالت «التجارة»، إنه على جميع الشركات المساهمة تعديل عقد التأسيس متضمنا مادة تختص باستقطاع نسبته 1٪ من صافي أرباح الشركة لصالح مؤسسة التقدم العلمي في أقرب موعد جمعية عامة غير عادية تتم الدعوة إليها.

وأضافت أنه لن يتم منح أي موافقة على عقد جمعية عامة غير عادية إلا بعد إدراج بند احتساب الـ1٪ من الأرباح للمؤسسة في جدول الأعمال.

وأفادت بأنه يجب على جميع الشركات المساهمة إرفاق شهادة براءة ذمة صادرة من مؤسسة التقدم العلمي تفيد بسداد الشركة حصتها المقررة من الاستقطاع.

..وتحذّر من التعامل مع مواقع مشبوهة تنتحل اسمها

حذرت وزارة التجارة والصناعة المواطنين والمقيمين من التعامل مع المواقع الالكترونية المشبوهة التي تنتحل اسم الوزارة وتقوم بعمليات نصب واحتيال بحجة تقديم الشكاوى والبلاغات. وأكدت الوزارة في بيان صحافي أمس أن عمليات الاحتيال التي تعرض لها بعض المواطنين والمقيمين لم تتم من خلال موقع أو حساب الوزارة الرسمي على شبكة (الانترنت) أو من خلال حساباتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأشارت إلى أنها تراجع باستمرار إجراءات حماية بيانات المستخدمين، مبينة أنها تتابع وترصد عمليات النصب والاحتيال التي تقوم بها هذه المواقع المشبوهة.

وأوضحت أنها تبادر باستمرار بالتبليغ الفوري عن تلك العمليات الى الجهات المختصة ممثلة بإدارة الجرائم الإلكترونية بوزارة الداخلية لاتخاذ جميع الاجراءات التي تكفل منع عمليات النصب والاحتيال ومن بينها حجب هذه المواقع الالكترونية.

من المحتمل استكمالهما قبل نهاية العام الحالي.. قبل انتهاء الجدول الزمني

الكويت تمضي قدماً بتنفيذ مشروعين للإنتاج الجوراسي بـ 824 مليون دولار

محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» ان مشروعين استراتيجيين للنفط والغاز يجري تطويرهما من قبل شركة نفط الكويت يشهدان تقدما سريعا، ومن المحتمل استكمالهما قبل نهاية العام، وقبل الجدول الزمني المتعاقد عليه والبالغة مدته 780 يوما، وفقا لمصادر صناعية، مشيرة إلى أن المشروعين هما مرفقا الإنتاج الجوراسي JPF 4 و JPF 5، بتكلفة إجمالية تبلغ 824 مليون دولار. وكانت شركة نفط الكويت قد أرست العقد الرئيسي بقيمة 398 مليون دولار الخاص بالمشروع الأول JPF 4 على شركة سبيتكو الكويتية في ديسمبر 2021، بينما فازت شركة جيرة الصينية بعقد المشروع الثاني JPF 5 البالغة قيمته 426 مليون دولار في نفس الشهر. وأضافت المجلة انه من المقرر بناء المرفق الاول JPF 4 بالقرب من حقل النفط في الصابرية شمالي البلاد، فيما سيقام المرفق الثاني JPF 5 على بعد أقل من 10 كيلومترات إلى الشرق من موقع المرفق الأول.

وسيجري كلا المرفقين اختبارات ومعالجة ومناولة سوائل آبار الهيدروكربونات الرطبة والحامضة من العديد من حقول النفط والغاز، التي تشمل حقول الروضتين، الصابرية، شمال غرب الروضتين، أم نقا، ظبي، بحرة وحقول مرات ونجمة سارجيلو، بالإضافة إلى تشكيلات أخرى في الحقول الجوراسية.

ويعتبر كلا المشروعين عبارة عن منشآت إنتاج سطحي شاطئية وسيتم تنفيذهما من قبل المقاول وفقا لنظام البناء والتملك والتشغيل BOO مع خيار لشركة نفط الكويت بإعادة شراء هذه المرافق في وقت لاحق، ومن المقرر أن تبلغ طاقة كل من المرفقين الإنتاجية 50 ألف برميل يوميا من النفط الحلو المعالج و150 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا من الغاز الحر الجاف.

القيمة السوقية تتراجع 141 مليون دينار.. و159 مليوناً محصلة السيولة

الهدوء يسيطر على تعاملات «البورصة» الأسبوعية

شريف حمدي

اتسمت تعاملات البورصة الكويتية بالهدوء خلال تعاملات الأسبوع مع استمرار تباين الأداء على مستوى مؤشراتها، وذلك بمواصلة الإقبال على الاسهم المتوسطة والصغيرة المدرجة بالسوق الرئيسي، واستمرار تراجع مؤشر السوق الأول جراء عمليات تصريف لعدد من الأسهم القيادية بعد ارتفاعات بأسعارها سبقت مرحلة الكشف عن النتائج المالية للنصف الأول.

وسط توقعات بأن يعود الزخم الشرائي لهذه النوعية من الأسهم خلال الجلسات المقبلة بعد تراجع الاسعار لمستويات مشجعة على الشراء، فضلا عن ان بعض هذه الأسهم اعلنت عن توزيعات مرحلية للأشهر الستة الأولى من العام الحالي. ويعزز عودة البورصة الكويتية للنشاط الايجابي خلال المرحلة المقبلة استمرار سعر برميل النفط الكويتي اعلى من 85 دولارا وهو ما يدعم الأنشطة الاقتصادية بشكل عام.

وحققت القيمة السوقية بنهاية التعاملات الأسبوعية تراجعا محدودا بقيمة 141 مليون دينار تشكل 0,3٪ من الإجمالي الذي بلغ بنهاية الأسبوع 42,05 مليار دينار مقارنة بـ 42,19 مليار دينار الأسبوع الماضي، ليستمر تراجع القيمة خلال اغسطس الجاري بنحو 800 مليون دينار.

كما تراجعت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 21٪ بنهاية التعاملات الاسبوعية، إذ بلغت المحصلة 159 مليون دينار بمتوسط 32 مليون دينار مقارنة بـ 202 مليون دينار بمتوسط يومي 41 مليون دينار الأسبوع الماضي، علما أن سيولة الأسبوع الأول من اغسطس الجاري كانت 225 مليون دينار بمتوسط يومي 45 مليون دينار، ما يوضح تراجع معدلات ضخ السيولة بسوق الأسهم الكويتي خلال الشهر الجاري.

وانخفضت كميات الأسهم المتداولة بنسبة 26٪، إذ بلغت كميات التداول خلال الأسبوع 777 مليون سهم انخفاضا من 1059 مليون سهم الأسبوع الماضي.

واستمر تباين اداء المؤشرات بنهاية تعاملات الأسبوع، إذ تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,2٪ بخسارة 37 نقطة ليصل المؤشر إلى 7823 نقطة مقارنة بـ 7860 نقطة الأسبوع الماضي، فيما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,2٪ بمكاسب 11 نقطة ليصل المؤشر إلى 5792 نقطة مقارنة بـ 5781 نقطة الأسبوع الماضي، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0,3٪ بخسارة 23 نقطة ليصل إلى 7124 نقطة تراجعا من 7147 نقطة الأسبوع الماضي.

وفيما يتعلق بتعاملات الأجانب على أسهم السوق الأول، استمر الترقب السمة الغالبة لتحركات الأجانب وهو ما تبين من خلال استقرار نسب ملكياتهم في 15 سهما تشكل 50٪ تقريبا من قوام السوق الأول، في المقابل رفعوا نسب التملك في 9 أسهم، وقلصوا نسب التملك في 7 أسهم، لتبلغ قيمة ملكيات الأجانب في أسهم السوق الأول وفقا لبيانات البورصة بتاريخ 16 أغسطس الجاري نحو 5,20 مليارات دينار، مقارنة بـ5,27 مليارات دينار الأسبوع الماضي.

وعلى مستوى البنوك المحلية، عزز الأجانب نسب ملكياتهم في 5 بنوك هي الخليج والأهلي وبنك الكويت الدولي KIB وبوبيان، اضافة إلى وربة، في المقابل قلصوا نسب الملكيات في 3 بنوك هي الوطني وبيت التمويل الكويتي (بيتك) وبوبيان، واستقرت في التجاري والمتحد.

بضغط من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتعليم والملبوسات

التضخم يقفز 3,75٪ على أساس سنوي في يوليو

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) في الكويت بنسبة 3,75٪ خلال شهر يوليو الماضي على أساس سنوي.

وقالت «الإحصاء»، في بيان أمس، إن معدل التضخم في الكويت استقر دون تغيير مقارنة بيونيو الماضي (على أساس شهري)، مضيفة أن ارتفاع التضخم على أساس سنوي جاء لزيادة في أسعار كل المجموعات الرئيسية المؤثرة في حركة الأرقام القياسية، لاسيما المواد الغذائية والتعليم والكساء والملبوسات.

وذكرت أن الرقم القياسي للمجموعة الأولى (الأغذية والمشروبات) ارتفع في يوليو الماضي بنسبة 5,79٪ مقارنة بالشهر ذاته من 2022، كما ارتفع مؤشر أسعار المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) بنسبة طفيفة بلغت 0,30٪ على أساس سنوي.

وأوضحت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع بنسبة 7,07٪، كما ارتفعت أسعار مجموعة (خدمات المسكن) بنسبة 3,23٪، وكذلك معدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) بنسبة 2,52٪.

وذكرت أن مؤشر أسعار المجموعة السادسة (الصحة) ارتفع بنسبة 2,34٪، في حين شهدت أسعار مجموعة «النقل» ارتفاعا بنسبة 3,11٪ في يوليو مقارنة بالشهر ذاته من 2022.

شحنت منذ بداية 2023 نحو 3 ملايين برميل من زيت الوقود عبر «مصفاة الزور»

«S&P»: الكويت أكبر مصدر لوقود السفن إلى قطر

محمود عيسى

ذكرت وكالة ستاندرد أند بورز (S&P) ان الكويت أصبحت أكبر مصدر لوقود السفن الى قطر التي تعد من اكبر منتجي ومصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، وذلك بفضل حصول مصفاة الزور التي افتتحت حديثا على حصة من السوق بمنتجات من بينها زيت الوقود ووقود الطائرات والديزل والنافتا والبنزين.

وقال قسم غلوبال كومموديتي انسايتس بالوكالة ان مصفاة الزور شحنت منذ بداية عام 2023 نحو 3 ملايين برميل من زيت الوقود إلى قطر، ونقلت الوكالة عن بيانات الشحن التي تصدرها «كبلر» ان الكويت انتزعت هذا المركز العام الماضي من مزودين في البحرين وماليزيا وسنغافورة. وكانت المصفاة قد بدأت في نوفمبر بتصدير وقود الطائرات والنافتا وزيت الوقود منخفض الكبريت بعد تشغيل الوحدة الأولى من وحداتها الثلاث لتقطير النفط الخام وبخطط لبلوغ طاقة إنتاجية بحدود 615 الف برميل يوميا بنهاية العام.

وقد سجلت صادرات الكويت رقما قياسيا في صادراتها من زيت الوقود منخفض الكبريت الى قطر خلال شهر مارس الماضي حيث بلغت 27 الف برميل يوميا. واستمر تدفق هذه الصادرات حيث بلغ ما استوردته الدوحة يوميا 20 الف برميل في يونيو و19 الف برميل يوميا في يوليو من زيت الوقود منخفض الكبريت، بعد ان كانت في عامي 2021 و2022 تستورد زيت الوقود منخفض الكبريت من بلدان في شرق آسيا كالهند وماليزيا، الى ان تحولت الكويت عام 2023 لتصبح المزود الرئيسي لقطر بهذه السلعة. وفي هذا السياق، قالت المدير العام لوكالة «فاكتس غلوبال اينرجي» في دبي ايمان ناصري ان «سنغافورة كانت تستورد عام 2022 زيت الوقود قليل الكبريت من ماليزيا بشكل رئيسي ولكن صافي صادرات ماليزيا من هذه المادة تراجع بحدة عام 2023 مع استيراد سنغافورة لمزيد من زيت الوقود قليل الكبريت من الكويت، إضافة الى بدء تشغيل مصفاة الزور في أواخر 2022».

وأكدت ان مصفاة الزور ستكون مساهما كبيرا في الزيادة التكريرية التي شهدتها مصافي الشرق الأوسط في الربع الثالث من العام. وحسب تقديرات ستاندرد أند بورز غلوبال كومموديتي انسايتس، فإن الزيادة سترتفع الى 350 الف برميل يوميا عن مستواها في الربع الثاني.

وكشفت الوكالة عن ان مصفاة الزور تأمل أن تضاعف صادراتها من وقود الطائرات الى أوروبا هذا العام، كما انها ستساعد دول الشرق الأوسط على زيادة انتاجها من الديزل والبنزين الى أكثر من 3 ملايين برميل يوميا للمرة الأولى في التاريخ.